



٩٨٤١

قرار رقم: ١/١٤٧٧

تاريخ:

١٩ كانون الثاني ٢٠٢٤

تحديد دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥
(قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)

إن وزراء المالية والدفاع الوطني والإقتصاد والتجارة،
بناءً على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ (تشكيل الحكومة)،
بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)،
بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية)، لا سيما المادة
٥ منه،

بناءً على المذكرة رقم ٢٢٥٨/ص ١ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ (تكليف مدير عام الشؤون العقارية السيد جورج
المعراوي بمهام مدير المالية العام)،
بناءً على اقتراح مدير المالية العام بالتكليف،
ويعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠٢٣/١٠٤ - ٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٤،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يُحدد هذا القرار دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ
٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).

المادة الثانية: يستفيد المكفون سواء كانوا أفراداً أو شركات وأياً تكن طريقة تكليفهم بالضريبة، الذين
توقفوا عن العمل بشكل نهائي نتيجة انفجار مرفأ بيروت بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٤، وعادوا إلى
مزاولة أعمالهم من جديد، من حسم يعادل كامل الضريبة على أرباحهم (الخاضعة لضريبة
الباب الأول)، وذلك عن الأرباح التي يحققونها خلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.
وذلك ضمن الشروط التالية:

- أن يكون مركز العمل واقعاً ضمن المناطق العقارية التي حددتها المادة الأولى من
القانون رقم ١٩٤ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ (حماية المناطق المتضررة بنتيجة الانفجار في مرفأ
بيروت ودعم إعادة اعمارها) وهي المرفأ، الصيفي، المدور والرميل أو في أي منطقة أخرى
خارج تلك المناطق تم مسح أضرارها وفقاً للآلية والمعايير المعتمدة من قبل الجيش
اللبناني حتى ولو لم يكن مركز العمل واقعاً ضمن تلك المناطق العقارية.

- أن يكون المكلف قد تقدم بتصريح توقف عن العمل للدائرة الضريبية المختصة، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الدائرة استكملت أو لم تستكمل إجراءات التدقيق في التوقف عن العمل، مرفقاً به المستندات التي تثبت أن الإقفال حصل بسبب الانفجار.

المادة الثالثة: يحق للمكلفين المشمولين بأحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ الذين عادوا إلى مزاولة عملهم قبل صدور هذا القانون وسدّدوا الضريبة على أرباحهم التجارية عن سنة ٢٠٢١ أن يتقدموا بطلب إلى الدائرة الضريبية التي يقع مركز تكليفهم لديها لاسترداد تلك الضريبة.

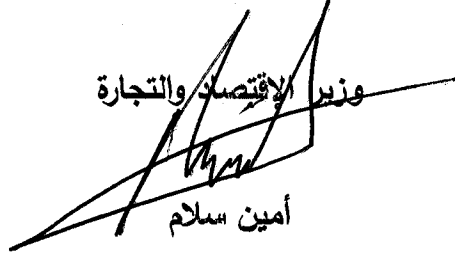
تبقى الضرائب النوعية الأخرى كضريبة الرواتب والأجور وضريبة المواد ٤٣/٤٢/٤١ وضريبة الباب الثالث من قانون ضريبة الدخل متوجبة.

المادة الرابعة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الإقتصاد والتجارة.

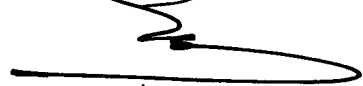
وزير المالية


يوسف الخليل

وزير الإقتصاد والتجارة


أمين سلام

وزير الدفاع الوطني


موريس سليم



كامل جداً

شهادة والتجارة

مصلحة الديوان

١٠٧٧/١١/٢٠٢٣
٢٠٢٣/١١/٢١



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

الوزير

١٥٠/٢٥٠٢
٧ تمزيقاً ٢٠٢٣

معالي وزير الاقتصاد والتجارة

الموضوع: مشروع القرار المتعلق بتحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠.

المرجع: - كتاب وزارة المالية رقم ٢٣/ص ١ تاريخ ٢٠٢٣/١/٩ (تحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ - كتاب وزارة المالية التذكيري رقم ١٢١٣/ص ١ تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

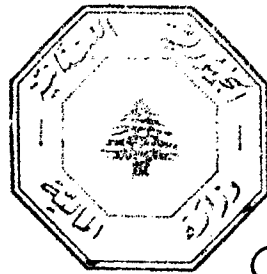
وحيث أنه قد أرسلنا لجانكم كتاباً تحت الرقم ١٢١٣/ص ١ تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٤ لإفادتنا برأيكم عن مضمون كتابنا رقم ٢٣/ص ١ تاريخ ٢٠٢٣/١/٩ والمتعلق بمشروع قرار تحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).

وحيث أنه حتى تاريخه لم يردنا أي جواب، لذلك،

نتمنى عليكم إفادتنا برأيكم بشأن مشروع القرار المشار إليه أعلاه، تمهيداً لإحالاته على جانب مجلس شورى الدولة بعد أن أفادنا معالي وزير الدفاع الوطني بموافقته عليه.

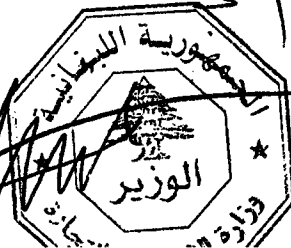
٨ وزير المالية

يوسف الخليل



إحالة إلى المدير

العامة لإجراء الإقتضى





الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الوزير

١٥٩/١٥٠

١٤ فبراير ٢٠٢٤

١٥٩/١٥٠
١٥٩/١٥٠

جانب وزارة الاقتصاد والتجارة

الموضوع: مشروع قرار الرامي الى دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من

القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٢٢ - ٢ (قانون

الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).

المرجع: رأي مجلس شوري الدولة رقم ١٠٤/٢٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤ - ٢ تاريخ

٢٠٢٤/٤/٤.

بالاشارة الى الموضوع والمرجع اعلاه،

وحيث ان مجلس شوري الدولة أبدى بموجب رأيه رقم ١٠٤/٢٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٤

الموافقة على مشروع القرار الرامي الى تحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠

تاريخ ١٥/١١/٢٠٢٢ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)، على ان يتم تصحيح البناء الأول بحيث

يصبح "إن وزراء المالية والدفاع الوطني والاقتصاد والتجارة" بدلاً من وزير المالية،

وحيث أنه تم تصحيح البناء الاول لمشروع القرار المرفق وفقاً لرأي مجلس شوري الدولة المذكور

أنفاً، وعرضه على توقيع وزير الدفاع الوطني،

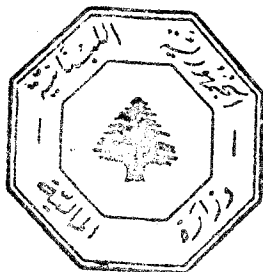
لذلك،

نحيل إليكم مشروع القرار القاضي بتحديد دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً

رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٢٢ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢) بعد موافقة وزير الدفاع الوطني

عليه، للتفضل بالاطلاع وفي حال الموافقة التوقيع عليه والاعادة.

وزير المالية
يوسف الخليل



٢٠٢٤

مرفق رباطاً نسخة عن رأي مجلس شوري الدولة رقم ١٠٤/٢٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٤

وزارة المالية
رقم... ١٢٢٦٢ / ٢٠٢٤
تاريخ... ١٦ نيسان ٢٠٢٤

الجمهورية اللبنانية
مجلس شورى الدولة



رأي رقم: ١٠٤
تاريخ: ١٤
٢٠٢٤

لجانب وزارة: المالية

نعيد لحضرتكم كامل الملف المتعلق: مختبر قرار بشأن بيطلق بتحديد وظائف
تطبيق أنظمة الحارة ٨٣٣ / هذا القانون الصادر
في ١٠ تموز ١٩٨٣ (المادة ٥٠٤)
الصادرة للعام ٢٠٢٢

مع الرأي الذي أبداه المجلس بشأن هذا الموضوع.

١٤ مديرية الواردات

بيروت في ١٤

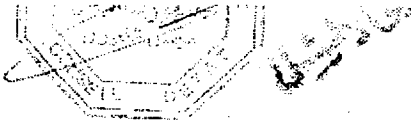
إبراهيم اللوزم

عن مدير المديرية العام

جون شويراوي

رئيس مجلس شورى الدولة

١٨ نيسان ٢٠٢٤



ن.خ

رأي رقم: ٢٠٢٣-٢٠٢٤ / ١٠٤

تاريخ: ٢٠٢٤/٤/٤

- رقم الملف: ٢٠٢٣/١٠٤-٢٠٢٤.

- طالب الرأي: وزير المالية.

- الموضوع: مشروع قرار مشترك يتعلق بتحديد دقائق تطبيق أحكام المادة /٨٣/ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).

الهيئة: الرئيس: فادي الياس

المستشار: يوسف الجميل

المستشار: نمي أزرافيل

مجلس شوري الدولة

"الغرفة الادارية"

ان مجلس شوري الدولة - الغرفة الادارية،

بعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ٤٣٦/ص ١ تاريخ ٢٠٢٤/٣/١١ المسجل لدى قلم هذا المجلس بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٤ تحت الرقم ٢٠٢٣/١٠٤-٢٠٢٤، والذي يطلب بموجبه إبداء الرأي في مشروع القرار المشترك المتعلق بتحديد دقائق تطبيق أحكام المادة /٨٣/ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).

وبعد الاطلاع على مشروع القرار المقترح وعلى المستندات المرفقة به،

وعلى تقرير المستشار المقرر،

وبعد المذاكرة حسب الأصول،

يُبدى ما يلي:

- ملاحظة أولية:

بما أن المادة ٦٤ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري رقم ٩٠/١٨ تاريخ ٩/٢١/١٩٩٠ نصت في البند الثاني منها على أنه " لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيل الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقلة إلا بالمعنى الضيق لتصرف الاعمال " .

وبما أن مجلس شورى الدولة في تحديده لمفهوم الأعمال العادية التي يعود للحكومة المستقلة القيام بها، اعتبر أنها تنحصر مبدئياً بالأعمال الإدارية وهي الأعمال اليومية التي يعود للسلطات الادارية إتمامها ويعلق إجراؤها في الغالب على موافقة هذه السلطات، وأن الحكومة المستقلة تستمر والحال هذه بصورة مشروعة في ممارسة قسط وافر من صلاحياتها حتى تتسلم الحكومة اللاحقة مهامها، لأن الأعمال العادية تشمل جميع الاعمال التي ترتدي طابع العجلة وسائر الاعمال التي لا تتطلب على خيار ميامي ولا تثير صعوبة خاصة، وبعبارة أخرى تستطيع الحكومة المستقلة اتخاذ التدابير التي لا تثير مراقبة ومسؤولية الحكومة امام المجلس النيابي.

وبما أن مفهوم تصرف الأعمال يعني انه يمكن للحكومة المستقلة القيام بالاعمال التي لا ترتبط بسياسة الدولة العليا والتي ليس من شأنها تقييد حرية الحكومة اللاحقة في انتهاج السياسة التي تراها افضل، بمعنى انه يمكنها البت بالمسائل التي لا تتسم بطابع المواضيع الاساسية المصيرية الحساسة كالاتفاقيات والمعاهدات الدولية والخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى.

وبما أنه اذا كانت الأعمال العادية التي يعود للحكومة المستقلة ووزرائها القيام بها تُعدّ بمعظمها من القرارات الادارية الفردية غير التنظيمية، إلا أن ذلك لا يؤدي الى استبعاد الأعمال التنظيمية عن نطاق الأعمال الجارية الجائز تصرفها من قبل الحكومة المستقلة، لا سيما اذا ما ارتدى القرار التنظيمي شكل القرار الوزاري (Arrêté ministériel) وتناول مسائل ثانوية وقضايا تفصيلية، أو في حال اتخذ شكل القرار أو المرسوم التطبيقي طالما أنه يرمي في هذه الحالة الأخيرة إلى اقرار قواعد تجد مصدرها وتبريرها في القانون





دون إحداث قواعد قانونية جديدة، بحيث لا تُعتبر المراسيم والقرارات التنظيمية من عداد الأعمال التصرفية إلا إذا كان من شأنها إدخال تعديلات دائمة على مؤسسة أو هيئة أو مرفق عام أو نظام قانوني.

وبما أن القرار موضوع طلب الرأي، يتناول تحديد دقائق تطبيق أحكام المادة /٨٣/ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥، وهو لا يتضمن أية إضافة على الأحكام القانونية ذات الصلة، بحيث يُعدّ تبعاً لما تقدم من الأعمال العادية التي يعود للحكومة المستقلة صلاحية اتخاذها.

- ثانياً: بالنسبة لحثيات القرار المقترح:

- ينبغي إبدال عبارة " إن وزير المالية " في الحثية الأولى من البناءات بعبارة " إن وزراء المالية والدفاع الوطني والإقتصاد والتجارة "، لأن القرار المقترح هو قرارٌ مشترك صادر عن الوزراء الثلاثة، وبالنتيجة إبدال عبارة " يقرر ما يأتي " بعبارة " يقررون ما يأتي ".

لذلك،

يرف:

إبداء ما تقدم.

رأياً أعطي بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٤.

الرئيس

المستشار

المستشار

فادي الياس

يوسف الجميل

لمى أزرافيل

دائرة الدراسات القانونية
رقم: ٤٤٤ / وديب
تاريخ: ٢٨/٨/٢٠٢٤

وزارة المالية
رقم: ٥٨٩١
تاريخ: ٢٩/٨/٢٠٢٤

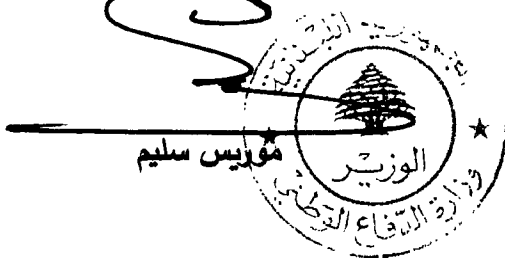
جانب وزارة المالية

الموضوع: مشروع قرار الرامي إلى دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢) **المستند:** كتاب وزارة المالية رقم ١٨٠٧/ص ١ تاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٤.

بالإشارة الى الموضوع والمستند أعلاه، نودعكم ريباً مشروع القرار القاضي بتحديد دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢) بعد التوقيع عليه.

للتفضل بالإطلاع والمقتضى.

وزير الدفاع الوطني



موريس سليم

نسخة الى:

- جانب قيادة الجيش

مديرية الشؤون الإدارية -

دائرة الدراسات القانونية،

للاطلاع وإجراء المقتضى

عن مدير المالية العام

جورج الكحلوني

٢ البرد ٢٠٢٤

ونسخة الى: مديرية الواردات /

GGM



الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة

الوزير

وزارة المالية
رقم ٩٨٩
تاريخ ٢٦ تموز ٢٠٢٤

دائرة الدراسات القانونية
رقم ا.م.ع. ٤٠٠٠
تاريخ ٤/٤/٢٠٢٤

رقم المحفوظات ٢٠٢٤ / ٦٩١٢
بيروت في ١٢ / ١١ / ٢٠٢٤

معالي وزير المالية

الموضوع : مشروع القرار المتعلق بتحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢).

المرجع : كتابكم رقم ٢٥١٩/ص ١ تاريخ ١٤ تشرين الاول ٢٠٢٤

اشارة الى الموضوع والمرجع اعلاه ، نعيد لجانكم مشروع القرار المتعلق بتحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢) بعد التوقيع عليه.

للتفضل بالاطلاع.

وزير الاقتصاد والتجارة



امين سلام

عن مدير المالية العام

جورج المعراوي

٢٩ تموز ٢٠٢٤

مدير الشؤون الإدارية -
دائرة الدراسات القانونية ،

للإطلاع وإجراء اللازم

ونسخه الى مديرية

- الواردات / خلد

٩٤٧٨

وزارة المالية

رقم ٩٨٢١
تاريخ ١١ كانون أول ٢٠٢٤الجمهورية اللبنانية
وزارة الماليةمديرية المالية العامة
مديرية الشؤون الإدارية
دائرة الدراسات القانونية

وثيقة إحالة

تتعلق بالمعاملة الواردة من: وزارة الاقتصاد والتجارة رقم: ٢٠٢٤/٦٢١٢ بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/٢١
موضوعها: مشروع قرار الرامي الى دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢).
مسجلة في قلم الديوان تحت رقم: ٩٨٢١ تاريخ: ٢٠٢٤/١١/٢٦
مسجلة في قلم دائرة الدراسات القانونية تحت رقم: ٤٠١/٤/١٢ تاريخ: ٢٠٢٤/١٢/٤

رقم التسجيل وجهة الإرسال	أسباب الإحالة	التاريخ والتوقيع
٤٠١/٤ ودق جانب مديرية الشؤون الادارية	<p>بعد الاطلاع على ملف المعاملة الواردة من وزارة الاقتصاد والتجارة والمتعلقة بمشروع القرار الرامي الى دقائق تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)، حيث أن وزارة المالية قامت باعداد مشروع القرار المذكور، وحيث أن مجلس شوري الدولة أبدى بموجب رأيه رقم ٢٠٢٣/١٠٤-٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٤ موافقته على مشروع القرار الرامي الى تحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)، على ان يتم تصحيح البناء الأول بحيث يصبح "إن وزراء المالية والدفاع الوطني والاقتصاد والتجارة" بدلاً من وزير المالية، وحيث أنه تم تصحيح البناء الاول لمشروع القرار المرفق وفقاً لرأي مجلس شوري الدولة المذكور آنفاً، وحيث أن مشروع القرار المذكور تم التوقيع عليه من قبل وزير الدفاع الوطني والاقتصاد والتجارة، لذلك، نرى عرض مشروع القرار الرامي الى تحديد دقائق تطبيق المادة ٨٣ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ على معالي وزير المالية للتوقيع عليه%</p>	١٠/١١/٢٠٢٤
٤٠١/٤ ودق جانب مديرية الشؤون الادارية	<p>مع اقترام رفع المعاملة الى معالي العزس</p>	١١/١٢/٢٠٢٤
٤٠١/٤ ودق جانب مديرية الشؤون الادارية	<p>د. جورج الخوري ١٢ كانون أول ٢٠٢٤</p>	١١/١٢/٢٠٢٤

عن مدير المالية العام

جورج المعراوي

١٢ كانون أول ٢٠٢٤

القرار المرفق